

تعزير الإطار المؤسسي والقانوني

ورشة "اقتصاد التراث وتمويل الحفاظ"

دمشق، سوريا، 6 - 8 يونيو / حزيران 2010

التوصيات

مقدمة

قام المشاركون بورشة عمل برنامج التراث الأورو متوسطي بدمشق حول اقتصاد التراث وتمويل الحفاظ، فحصى الحالة في الدول المتوسطية الشريكة، وذلك بمقارنة الوضعية فيما بينها و في ضوء توجيهات المنظمات الدولية حول هذا الموضوع والوضع القائم في الدول الأوروبية. لقد استمع المشاركون إلى عروض نظرية وشهادات ملموسة.

- وباهتمام كبير، دون المشاركون التطورات الحديثة للتحليلات الاقتصادية والتركيبات المالية المبتكرة التي تساهم في جمع الموارد لصالح التراث.

- ذكر المشاركون بأن التراث له عدة أشكال مادية أو غير مادية، ولكنه يبقى تراثاً غير متجدد ويتطلب معاملة لا تستجيب لمنطق اقتصادي صرف. ولذلك فمن الأساسي السهر، على المدى الطويل، على الحفاظ على القيم الثقافية والاجتماعية وأصالة واندماج التراث.

- من الضروري الانطلاق من السياق التاريخي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي لكل بلد من أجل تحضير خطط عمل عملية على المدى القريب وطموحة على المدى البعيد.

- من المهم امتلاك رؤية شاملة وذلك

أ- من أجل تغطية كل أنواع التراث (المنقول وغير المنقول، المادي وغير المادي، الثقافي والطبيعي...)
ب- من أجل ضمان حفاظ شامل ودائم والذي يعتبر التراث كعامل للهوية والتمازج الاجتماعي، يأخذ بعين الاعتبار مستلزمات الحياة المعاصرة وتعدد الفاعلين المعنيين بالأمر، سواء كانوا ينتمون إلى القطاع العام أو الخاص أو إلى المجتمع المدني.

1 - القيمة الاقتصادية للتراث

- يعتبر الخبراء الاقتصاديون بأن التراث هو رأسمال ثقافي، وبأن ثمن الحفاظ / الترميم / وإعادة التأهيل هي استثمار حقيقي مع تداعيات اقتصادية واجتماعية مباشرة وغير مباشرة على المديين القريب والبعيد.

- من الضروري تكييف المناهج الاقتصادية والوسائل المالية مع السياق الوطني أو المحلي:- تحديد المؤشرات الملائمة التي تعطي الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تناسب كل حالة وتمكن من متابعة تطورها؛

- القيام بتحليل اقتصادي واستراتيجية من أجل توضيح عملية اتخاذ القرار (نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، دراسة التأثير، التكاليف / الفوائد، تعدد المعايير...).

- على الخطط العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالتخطيط الإقليمي، والتخطيط العمراني والتخطيط السكني أن تمكن من مراقبة القيم العقارية ومنع مخاطر اكتساح الطبقة الغنية للأحياء التاريخية ، إخلاؤها من السكان أو جعلها "متحفا مفتوحا".
- يجب الأخذ بالاعتبار الأهمية الاقتصادية للحفاظ الوقائي والصيانة المستمرة تطبيقا للقول المأثور "الوقاية خير من العلاج"
- نلاحظ أنه في كل الدول التي تمتلك تراثا مهما هناك تداعيات اقتصادية كبيرة للسياحة الثقافية. ومع ذلك فمن المهم اتخاذ احتياطات لتجنب الآثار الضارة:
- أ - السيطرة على تدفق الزوار والمرافق المتصلة بهم من أجل ضمان حفاظ جيد للتراث والتأكد من أن التداعيات الاقتصادية يستفيد منها بالدرجة الأولى السكان المحليون؛
- ب - منع التهديدات التي تحيط بأصالة الحياة الثقافية والاجتماعية المحلية وذلك بتطويرها كميزة ذات جودة وكعامل للإندماج؛
- ج - تطوير الصناعة التقليدية المحلية والممارسات الثقافية للمجتمعات المضيفة، كشهود عيان على التراث غير المادي وكمصدر دخل مباشر، مع تشجيع الإبداع الفني؛
- د - تطوير السياحة الداخلية؛
- من المهم تعزيز المهارات الوطنية و المحلية بالتدريب على مهن التراث والمعارف التقليدية .
- منح أحسن الشروط لفرص الاستثمار والتداعيات الاقتصادية، ينبغي تشجيع جو عام إيجابي تدعمه ثقافة تراثية وتوعية عامة، خاصة مع مشاركة فعالة للسكان المحليين.
- يجب التوفر أيضا على إطار قانوني ومؤسسي ملائم. من الضروري الأخذ بعين الاعتبار نفقات الاستثمار والصيانة وسير العمل. خاصة ، توفير التمويل للدراسات الأولية. ينبغي إعادة تقييم المكافأة التي يحصل عليها العاملون في مجال التراث حسب أهمية مسؤولياتهم والميزانية التي يشرفون عليها.

2 - تمويل الحفاظ

- على التمويل أن يتلائم مع الحالات الخاصة، نظرا للتنوع الكبير للتراث وتعدد الفاعلين والأطراف المعنية.
- ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الحالات المحددة للإدارة المعقدة التي تحتاج لترتيبات مالية وتخصيص عدة موارد للتمويل، كإدارة المواقع والمتاحف الكبيرة أو عمليات إعادة التأهيل المتكاملة للمدن والبلدات العتيقة.
- عموما، يجب اعتبار التمويل العام كإدانة للشراكة العامة والخاصة من أجل تحريك موارد الملاك والقطاع الخاص.
- يجب التأكيد دائما على المسؤولية الرئيسية للسلطات العامة والتي يمكن أن تكون متوافقة مع تفويض هيئات خاصة لإدارة العمليات المعقدة عامة أو نصف عامة من نوع: وكالات الانعاش، وكالة التنمية و/أو إعادة التأهيل، الوكالات...
- بناء على الممارسات الحالية في بلد معين، هناك مجموعة من التدابير المالية قابلة للتطوير مع البحث على أفضل توزيع مقارنة مع مختلف النفقات:

- أ - زيادة الإنفاق الحكومي على الرعاية المباشرة؛
- ب - منح مختلف أنواع القروض؛
- ج - تقديم منح أو منح مناظرة ؛
- د - تحفيزات ضريبية؛
- و - تأسيس رأسمال العمل، إلخ

- إن دعم المؤسسات والرعاية يمكن يحدث تأثيرا مضاعفا. من المستحسن تعبئة المؤسسات المالكة ومديري الممتلكات التراثية ومرافقتهم، كالأوقاف أو الحبوس في بعض الدول.

- يجب أن يشجع مديرو المواقع على إدارة ديناميكية وتنمية الدخل الخاص للموقع وإعادة استثماره، على الأقل جزءا منه، أو من خلال مبادرات كاستغلال الصورة، المنتجات المشتقة، إلخ. في هذا المعنى، من المستحسن أن تعتمد المتاحف الكبيرة والمشاريع المهمة على مسؤولين مدربين على الإدارة.

- من أجل تحقيق إرادة سياسية طويلة المدى في مجال تعزيز التراث، يعد ضروريا التوفر على إطار تنظيمي مع تحديثه باستمرار ليعكس تطور الإمكانيات المالية والممارسات الإدارية الجديدة.

3 - التعاون الدولي

- ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أهمية مساهمات المنظمات الدولية في تعزيز التراث (اليونسكو، الإتحاد الأوروبي...) خاصة من المؤسسات المالية (البنك الدولي، البنك الأوروبي للإستثمار، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي...) والمؤسسات الدولية. يجب أن تؤخذ أيضا بالاعتبار الاتفاقيات الثنائية العديدة بين الدول. يمنح هذا التعاون الدولي موارد كبيرة في كل المجالات: التنقيب عن الآثار، المتاحف، المباني والمدن التاريخية، الحرف التقليدية...

- مع ذلك، يتعين على الحكومات أن تبقى السيطرة على البرامج وعلى أن يستجاب للمصالح الثقافية والاجتماعية للبلد. هذا يتطلب استراتيجية وطنية ومحلية تمكن من ادماج الدعم الخارجي في برنامج منسق، طوعي، مع إعطاء الأولوية.

- من الضروري التماس معاهد الإدارة والمؤسسات المتخصصة في التدريب، مثل الإيكرام لتنظيم تدريبات في الاقتصاد والمالية موجهة للعاملين في مجال التراث.

- تمنح المنظمات الدولية غير الحكومية مثل الإيكوم والإيكموس ولجانها العلمية المتخصصة في المسائل الاقتصادية إمكانية الإتصال والخبرة.

4- متابعة ورشة العمل

- من المرغوب فيه جدا تنظيم، في الدول المشاركة ورشات تدريبية في المسائل المتعلقة بالتمويل لصالح العاملين في مجال التراث والمسؤولين الماليين والشركات، من أجل استخلاص الدروس من التجارب السابقة التي أقيمت في دول مماثلة؛

- ينبغي تحضير، في كل بلد، مشاريع تجريبية في تمويل وإدارة المتاحف والمواقع أو إعادة التأهيل العمراني المتكامل التي تستند على مناهج تحليل اقتصادية تمكن من تقييم مردودية الاستثمارات والرصد التنفيذي.

- الدعوة موجهة للدول الشريكة للاستفادة من الاستشارة التقنية التي يمنحها برنامج التراث الأورو متوسطي لمعالجة مسائل محددة.